



"عقد التمويل المتعلق بالملكية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"

إعداد الباحث:

خليل عادل خليل حاويش

رئيس قسم الموازنات مكلف مدير مالي

بلدية جرش الكبرى



الملخص:

إن وجود سياسية نقدية ومالية مبنية على أسس اقتصادية صلبة محكمة تحكمها إدارة رشيدة في اقتصاد أي دولة ما نستطيع الحكم عليها بأنها لن تتأثر بالعوامل والمؤثرات الخارجية، وبالأخص ما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فمن خلال هذا البحث سوف يتم توضيح أهمية التمويل المتعلق في مكافحة التضخم في البلدان النامية مثل الأردن وقد تم جمع بيانات هذا البحث من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة للموضوع الحالي، باستخدام أسلوب المنهج الإستقرائي.

المقدمة:

إن التقدم الإقتصادي الحديث عامة وتطور سوق النقد خاصة شهد تنوع أدوات التمويل وتعدد مؤسساته واتساع نطاق التخصص فيه، مما أدى إلى تسهيل تحرك الأموال بين المدخرين والمستثمرين في قنوات متنوعة، ولا غنى لمن يستشرف آفاق التقدم والرخاء أن يعرفها ويتبناها ليحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تعد التحدي الذي يواجهه الدول النامية، لذا يرى الإقتصاديون أن عملية التنمية هذه تحتاج إلى أعباء تمويلية في مختلف المراحل التي تمر بها لهذا كان للجهاز المصرفي في أي بلد دور هام وفعال في تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها بغرض تحقيق التنمية التي تسعى إليها.

وتؤثر معتقدات الناس وتقاليدهم في ميلهم إلى التعامل مع عناصر الجهاز المصرفي القائم في أوطانهم، ومنه فإن فعالية هذا الجهاز في دفع عملية التنمية بشكل فاعل تكون مرهونة بمدى استجابتهم للتعامل معه بشكل مكثف، وهذا من شأنه أن يعطي دفعة قوية خاصة إذا توافقت معاملاته مع معتقداتهم.

أصبح التضخم من أكثر المشكلات التي تواجه السياسات النقدية في وقتنا الراهن وفي كثير من بلدان العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد حاول علماء الإقتصاد البحث عن حلول لهذه المشكلة وضبط تبعاتها التي قد تؤدي بالإقتصاد ككل، حيث برز مصطلح استهداف التضخم في الأدبيات الإقتصادية في السنوات القليلة الماضية كإطار عمل جديد للسياسة النقدية والذي طبق في العديد من بلدان العالم بشكل متزايد لضبط معدلات التضخم والسيطرة على المشاكل التي ترافقه، وبدأ تطبيق هذا الأسلوب في البلدان الصناعية في تسعينات القرن الماضي وكانت البداية مع نيوزيلندا 1990، ثم ما لبث أن تبنته الدول النامية فيما بعد.

صحيح أن هناك تضخما حادا في الولايات المتحدة، ودول أخرى كثيرة، وهو التضخم الذي نسبة ارتفاعه الأعلى منذ نحو أربعة عقود، لكن هل ردة فعل جاي باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مبررة؟ هل التضخم مخيف إلى الدرجة التي جعلت الفيدرالي يقوم برفع معدلات الفائدة بـ 75 نقطة أساس لثلاث مرات على التوالي، ويصر على المضي في رفع معدلات الفائدة خلال الأشهر القليلة المقبلة، أم أن هناك أسبابا أخرى لهذه التحركات؟

يبدو أن هناك أمرا آخر متعلقا بالأصول التي تعج بها خزائن الفيدرالي، التي من الواجب على باول التخلص منها، وهذا ربما يفسر إصرار الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة بحجة مكافحة التضخم، بينما في الحقيقة السبب الأهم هو التخلص من الأصول. لماذا على الفيدرالي التخلص من الأصول؟ وما علاقة ذلك بأسعار الفائدة والتضخم؟

أولا هناك حقيقة مهمة يجب علينا إدراكها وهي في حال أن الأسعار بقيت على المستوى المرتفع الذي هي عليه حاليا إلى العام المقبل، وفي مثل هذا الشهر، فكم نتوقع عزيزي القارئ أن تكون نسبة التضخم في ذاك الوقت؟ الحقيقة هي أن نسبة التضخم

سكنون صفر في المائة، وسيحقق بآول مراده في مكافحة التضخم، بل إن النسبة ستكون أقل من النسبة المستهدفة من قبل الفيدرالي وهي 2 في المائة! طبيعة حسابات نسب التضخم هي أنها عبارة عن مقارنة تكلفة سلة السلع والخدمات في هذا الشهر بالشهر المماثل من العام السابق، وكذلك مقارنة النسبة هذا الشهر بالشهر السابق. باختصار، نسبة التضخم ستخف بآوة العام المقبل، إلا إن حدثت تطورات استثنائية واستمرت الأسعار في الارتفاع، وهذا أمر مستبعد.

لذا يبدو من وجهة نظري أن التضخم ليس السبب الحقيقي في رفع معدلات الفائدة بهذه الحدة، بل إن التخلص من الأصول هو السبب الأقوى. علينا أن نتذكر أن أصول مجلس الاحتياطي الفيدرالي كانت أقل من تريليون دولار إلى أن اندلعت الأزمة المالية في 2008، حين قرر الفيدرالي القيام بعمليات تيسير كمي ضخمة جداً، رفعت من أصول الفيدرالي إلى أكثر من 2.2 تريليون دولار خلال أشهر قليلة، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت نحو 4.5 تريليون دولار في 2014، وبعد ذلك حصل هناك بيع قليل منها، لكن جاءت أزمة كورونا فقرر الفيدرالي شراء مزيد من الأصول المتنوعة خلال أشهر قليلة، فارتفعت الأصول إلى أكثر من سبعة تريليونات دولار، واستمرت في الارتفاع إلى أن بلغت نحو تسعة تريليونات دولار في أيار (مايو) 2022.

طبيعة عمل مجلس الاحتياطي الفيدرالي تتطلب ضخ السيولة النقدية في الاقتصاد عند الحاجة، ويتم ذلك بشراء السندات التي تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية لسد عجز الميزانية الحكومية، وكذلك شراء سندات الرهن العقاري التي يقوم بها الفيدرالي خدمة للبنوك التي تقدم القروض العقارية. النقطة المهمة هنا أن الفيدرالي يشتري تلك السندات دون أن يكون لديه أي أموال لدفع قيمتها، والسبب هو أنه بنك مركزي لديه الصلاحية الكاملة لطباعة النقود، إن صح التعبير، متى شاء.

وفي الوقت نفسه، يتعين على البنك الفيدرالي القيام بالعملية المعاكسة، أي بيع تلك الأصول والتخلص منها، وإلا ستضعف مصداقيته كبنك مركزي وتختل قدرته على ممارسة سياسته النقدية. أحد أهم أسباب بقاء الدولار عملة عالمية قوية، ولا سيما في الأشهر القليلة الماضية، هو أن هناك إيماناً قوياً بقدرة الفيدرالي على التخلص من الأصول التي لديه، وبالتالي إبطال المقولة الشائعة، إن أمريكا أغرقت العالم بدولارات بلا رصيد.

وعندما يقوم الفيدرالي ببيع الأصول، فإن محصلات البيع من الأموال يتم حذفها من الوجود، أي أن هدف الفيدرالي في الأعوام القليلة المقبلة هو إعادة أصول الفيدرالي إلى نحو تريليون دولار فقط، بدلاً من تسعة تريليونات دولار حالياً. وبالتالي سيتم "إتلاف" نحو ثمانية تريليونات دولار، وهي عبارة عن عملية سحب سيولة مهولة من الأسواق.

مشكلة البحث

مشكلة بيع الأصول، وهي في الغالب سندات حكومية من فئة عشرة أعوام وأكثر، إن عمليات البيع هذه بالضرورة تؤدي إلى ارتفاع عوائد السندات، لأن هناك علاقة عكسية بين سعر السند والعائد عليه. وطيلة الأعوام الماضية لم يكن هناك مجال ولا فرصة لرفع أسعار الفائدة، لكون السياسة النقدية كانت تحاول إبقاء الفائدة قريبة من الصفر لأجل دعم الاقتصاد وتحقيق الأهداف الممنوعة بالفيدرالي. أما الآن بحكم وجود تضخم حاد في الأسعار، فإن الفيدرالي يهدف إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، وفي الوقت نفسه تبرير عملية بيع الأصول التي لديه.

المشكلة الأخرى لعملية بيع الأصول هي أنها تتطلب مشتريين، فأين هم المشترون؟ لاحظ أن عملية شراء السندات، أي ضخ السيولة في الأسواق، سهلة للغاية بسبب قدرة الفيدرالي على دفع قيمة الأصول من لا شيء، أما عملية بيع الأصول فهي عملية تتطلب وجود مشتريين، وأخطر من ذلك أنها عبارة عن عملية سحب كبيرة للسيولة النقدية من الأسواق.

الدراسات السابقة

دراسة Ndou و Ncube (2011)، استهداف التضخم وصدّات أسعار الصرف والإنتاج: أدلة من جنوب إفريقيا: تستمد هذه الورقة معادلة التضخم للبحث عن قناة انتقال محتملة بين سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، وأسعار الصرف، ومعدل نمو الناتج الحقيقي باستخدام نهج تقييد إشارة VAR بايزي. تظهر النتائج التي توصلنا إليها أن سعر الفائدة الحقيقي يتفاعل بشكل سلبي مع صدمات معدل التضخم وأن تأثير فيشر ثابت على المدى الطويل. نظهر أن نهج استهداف التضخم الصارم لا يتوافق مع نمو الناتج الحقيقي الكبير. ومع ذلك، فإن إطار العمل المرن الذي يستهدف التضخم والذي يعطي وزناً كبيراً لدور أسعار الصرف الفعلية الحقيقية يؤدي إلى نمو كبير في الناتج الحقيقي بالنظر إلى رغبة البنك المركزي في تكديس المزيد من احتياطات النقد الأجنبي وارتفاع تضخم أسعار النفط. وبالتالي، فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يقيس القدرة التنافسية مقابل الشركاء التجاريين مهم أكثر من العملة المحلية والانخفاضات الاسمية لأسعار الصرف الفعلية.

دراسة Edwards (2016)، إعادة النظر في العلاقة بين أسعار الصرف واستهداف التضخم: تتناول هذه الورقة العلاقة بين استهداف التضخم وأسعار الصرف. أتناول ثلاث قضايا محددة: أولاً، أقوم بتحليل فعالية أسعار الصرف الاسمية كمتص للصدمات في البلدان التي تستهدف التضخم. ترتبط هذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بحجم معامل "التمرير". ثانياً، أقوم بالتحقيق فيما إذا كان تقلب سعر الصرف مختلفاً في البلدان ذات نظام استهداف التضخم عنها في البلدان ذات ترتيبات السياسة النقدية البديلة. وثالثاً، أناقش ما إذا كان ينبغي أن يلعب سعر الصرف دوراً في تحديد موقف السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم. هناك طريقة بديلة لطرح هذا السؤال وهي ما إذا كان يجب أن يكون لسعر الصرف دور مستقل في الاقتصاد المفتوح وفقاً لحكم تايلور.

دراسة Mboweni (1999)، استهداف التضخم في جنوب إفريقيا: هذه الورقة هي نص الخطاب الذي ألقاه محافظ البنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا في المؤتمر الذي يعقد كل سنتين للجمعية الاقتصادية لجنوب إفريقيا، بريتوريا، 6 سبتمبر 1999. يجادل فيها بأن اعتماد استهداف التضخم سيؤدي إلى سياسة نقدية أكثر فعالية ويجب أن تقلل من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق استقرار الأسعار. ويوضح الخصائص والمزايا الرئيسية لاستهداف التضخم؛ مساوئ التحول إلى إطار استهداف التضخم؛ الشروط المسبقة التي يجب الوفاء بها قبل تنفيذ استهداف التضخم؛ والعوامل التي يجب أخذها في الاعتبار قبل تنفيذ استهداف التضخم. أخيراً، يخلص إلى أنه على الرغم من أن استهداف التضخم يعد سياسة نقدية صعبة التطبيق في الممارسة العملية، إلا أنه يمكن تلبية معظم الشروط المسبقة لتنفيذها في جنوب إفريقيا. يجب أن يؤدي إلى تنسيق اقتصادي وثق ومزيد من الشفافية والمساءلة.

الإطار النظري

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه. ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان؛ كان لا بد من التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول من الدراسة إلى مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة ووسائل قياس التضخم في الاقتصاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية، كما سيتم تناول أهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، حيث سيتم تناول تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والفكر الاقتصادي الحديث، بالإضافة إلى تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر، كما يتناول الفصل الحالي من الدراسة وسائل علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية من خلال دراسة أهم أدوات السياستين النقدية والمالية ودورها في علاج الضغوط التضخمية، كما نتناول بالدراسة والتحليل أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين.

مفهوم التضخم

يعد التضخم فقدان القوة الشرائية بمرور الوقت، مما يعني أن كمية النقود التي تمتلكها لن تشتري لك اليوم ما اشترته أمس ويتم التعبير عنها عادة بأنها التغيير السنوي في أسعار السلع والخدمات اليومية، مثل: الطعام والأثاث والملابس والنقل والألعاب.

يتم تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في دولة ما، ويُقاس على أنه نسبة مئوية متغيرة سنوياً. ويعني أيضاً ارتفاع أسعار الأشياء مع مرور الوقت. وبطريقة أخرى، يُقصد بالتضخم أن كل دولار تملكه يمكنه شراء نسبة أقل من السلع والخدمات، حيث عندما ترتفع الأسعار تنخفض قيمة الأموال التي تمتلكها.

يتم التعبير عن قيمة الأموال التي تمتلكها عن طريق قوتها الشرائية، والتي تعني كمية السلع أو الخدمات الفعلية التي يُمكنك شرائها في وقت معين. عند ارتفاع التضخم يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود. وعلى سبيل المثال إذا كان التضخم 2% على أساس سنوي، فأى سلعة تساوي قيمتها 1 دولار مثلاً سيمون سعرها 1.02 دولار خلال عام. وبعد التضخم لن يكون الدولار لديه نفس قيمته في الماضي، حيث كان سعر تلك السلعة في الماضي مثلاً 0.05 دولار ويعني ذلك أن الأسعار قد ارتفعت أو بطريقة أخرى انخفضت قيمة الدولار.

أسباب التضخم

لا توجد نظرية واحدة تم الاتفاق عليها حول مسببات التضخم، ولكن هناك بعض الفرضيات التي تشير إلى أسباب التضخم منها:

- **التضخم الناجم عن الطلب:** ينجم هذا التضخم عن الزيادة الإجمالية في الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة أسعارها، ويُمكن تلخيص تلك النظرية في "الكثير من المال يسعى لشراء كمية قليلة جداً من السلع" أو بمعنى آخر، إذا كان نمو الطلب أسرع من العرض سترتفع الأسعار، ويحدث ذلك عادة في الاقتصادات سريعة النمو.

- **التضخم النجم عن التكلفة:** يحدث التضخم هنا عندما ترتفع تكاليف الإنتاج على الشركات، وعندما يحدث ذلك تقوم الشركات بزيادة الأسعار للحفاظ على هامش الربح ويمكن أن تشمل التكاليف أشياء مثل الأجور أو الضرائب أو زيادة تكاليف الموارد الطبيعية أو الواردات.

- **التضخم النقدي:** ينجم هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة المعروض من النقود في الاقتصاد، ومثل أي سلعة تتحدد أسعار الأشياء عن طريق العرض والطلب. فإذا كان هناك كثرة في المعروض تنخفض أسعار ذلك الشيء، وإذا كان هذا الشيء هو النقود وهناك كثرة في المعروض منها تنخفض قيمة تلك النقود، وتتسبب في ارتفاع أسعار كل الأشياء الأخرى المسعرة بتلك النقود.

التضخم الإقتصادي

التضخم الاقتصادي هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يُستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

1. **تضخم الأسعار:** أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
2. **تضخم الدخل:** أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
3. **تضخم التكاليف:** أي ارتفاع التكاليف.
4. **التضخم النقدي:** أي الإفراط في إصدار العملة النقدية.
5. **تضخم الائتمان المصرفي:** أي التضخم في الائتمان.

أبرز سمات ظاهرة التضخم

- أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى.

- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ"انخفاض القوة الشرائية".

أنواع التضخم

- التضخم العادي: عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات.
- تضخم جذب الطلب: يحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي "المحلي والمستورد"، وقد يكون ذلك مؤقتاً وقد يستمر، مثل ارتفاع أسعار ألعاب وبعض المواد الغذائية في الأعياد أو مناسبات معينة (بداية الموسم) أو السياحة والاصطياف، وفي هذه الحالات فإن زيادة الإنفاق لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتائجها زيادة الأسعار.
- التضخم المتسلل: وهو تضخم عادي، لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يحدث مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيلجؤون إلى شراء سلع وخدمات أكثر من حاجتهم، ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل الذي يؤدي إلى كبح النمو.
- التضخم الجامح: عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.
- التضخم المكبوت: غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدت) تحول الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء.
- التضخم المستورد: عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسحب هذا الارتفاع في الغالب على السلع المحلية، ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخل المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.
- التضخم الركودي: في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيم، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

نظريات التضخم

اهتم العديد من علماء الاقتصاد في دراسة ظاهرة التضخم، مما دفعهم إلى صياغة مجموعة من النظريات التي تساعد على دراستها، ومن أهمها:

1. النظرية الكمية

تُعرف النظرية الكمية في اللغة الإنجليزية بمصطلح (Quantity Theory)؛ وهي من أقدم النظريات التي اهتمت بدراسة التضخم؛ عن طريق تحديد الأسعار بالاعتماد على القيمة المالية؛ إذ تفترض كمية محددة من المال؛ والذي يجب أن يحتفظ به الناس، من أجل استخدامه في نفقاتهم اليومية؛ وخصوصاً الثابتة منها، مثل: شراء الأشياء الأساسية، ودفع الفواتير الاستهلاكية، وغيرها.

تعود الأفكار الأولى إلى النظرية الكمية للقرن الثامن عشر للميلاد؛ وتحديداً إلى المفكر الاقتصادي **ديفيد هيوم**، والذي افترض القدرة على الإنتاج، بما يتناسب مع الكميات المخصصة للاستهلاك بشكل واقعي، ولكن لم يستمر تطبيق الأفكار الخاصة في هذه النظرية؛ بسبب اندلاع الحروب العالمية، وما أثرته في الاقتصاد الدولي، ولكن في منتصف القرن العشرين للميلاد ظهر العالم والمفكر الاقتصادي **ميلتون فريدمان**، والذي اهتم بتطوير أفكار النظرية الكمية؛ عن طريق دراسة الكميات المعروضة من النقود، ومن ثم قياس مؤشر التداول الخاص بها؛ من أجل السيطرة على التضخم.

2. النظرية الكينزية

تُعرف النظرية الكينزية في اللغة الإنجليزية بمصطلح (Keynesian Theory)؛ وهي النظرية التي صاغها عالم الاقتصاد **جون كينز**، والتي تشير إلى أنّ الأفراد يميلون للاستهلاك من المبالغ الإضافية، والتي يحصلون عليها نتيجة للعمل الإضافي الخاص بهم، وتؤثر بشكل عام في مستويات الدخل، وتساعد هذه النظرية على وضع مجموعة من التنبؤات حول معايير الإنفاق على السلع والخدمات، وأيضاً تساهم النظرية الكينزية في دراسة النشاط الاقتصادي، ومستويات الاستثمار؛ وخصوصاً في المجالات الصناعية، والتي توفر التحكم المطلوب بالمؤشرات المالية.

الآثار الناتجة عن التضخم الاقتصادي

يؤدي التضخم الاقتصادي إلى ظهور العديد من الآثار المؤثرة بشكل سلبي على الاقتصاد، ومنها:

1. التأثير على التوزيع الخاص بالدخل الوطني الحقيقي: وهو إجمالي كميات الخدمات والسلع التي يحصل عليها الأفراد بالاعتماد على الدخل النقدي الخاص بهم، ويظهر تأثير التضخم على الدخل الوطني الحقيقي وفقاً للحالات الآتية:
 - ثبات الدخل النقدي مع ارتفاع الأسعار بشكل مستمر؛ مما يؤدي إلى تراجع مستمر بالدخل.
 - زيادة الدخل النقدي بنسبة أقل من الزيادة بالأسعار؛ مما يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقي بنسبة أقل.
 - زيادة الدخل النقدي بنسبة متساوية مع زيادة الأسعار؛ مما يؤدي إلى ثبات الدخل الحقيقي.
 - زيادة الدخل النقدي بنسبة أكبر من الزيادة بالأسعار؛ مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي.

2. تأثر القوة الشرائية الخاصة بالنقود: هو فقدان النقود لقسم من القوة الشرائية الخاصة بها، والنتيجة عن الزيادة المستمرة في الأسعار؛ مما يؤدي إلى ضعف الثقة الخاصة بالعملة الوطنية، ويشجع ذلك الأفراد على شراء المنتجات، والعملات الأجنبية، والعقارات.
3. التأثير سلبياً على ميزان المدفوعات؛ نتيجة لزيادة المعدلات الخاصة بالتضخم الذي يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المحلية، فنقل القدرة التنافسية لهذه السلع في الأسواق العالمية؛ مما ينتج عنه تراجع في حجم الصادرات، وزيادة الطلب على المنتجات المستوردة ذات الأسعار المنخفضة مقارنة مع المنتجات المحلية المشابهة لها.
4. تأثر توزيع الثروة: هو إعادة توزيع الثروات الخاصة بالمجتمع بشكل عشوائي خلال فترة ظهور التضخم، فيبيع الأفراد ثرواتهم الحقيقية كالعقارات نتيجة للزيادة المستمرة بالأسعار؛ من أجل المحافظة على مستوياتهم الاستهلاكية الذي اعتادوا عليه، أما الأفراد الذين يمتلكون ثروات مالية فسيخسرون جزءاً من قيمتها الحقيقية؛ بسبب زيادة الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدخل.

التمويل المتعلق بالملكية

خصائصه التي تميزه عن باقي العقود، لهذا الغرض ارتأينا تعريفه بصفة عامة ثم تطرح مسألة تحديد مفهوم عقد التمويل المتعلق بالملكية ضرورة تعريفه وعرض أهم نتطرق لخصائصه العامة ومنها والخصائص المميزة له في مطلب أول، ثم نتعرض لصوره واستعمالها المصرفي في مطلب ثان.

المطلب الأول: تعريفه وخصائصه

نظرا لغياب تعريف لعقد التمويل، سنحاول تعريفه بصفة عامة في فرع أول، ثم التطرق لمحاولة تعريف صورته الرئيسية في البنوك الإسلامية وهو عقد التمويل المتعلق بالملكية في فرع ثان.

تعريف عقد التمويل المتعلق بالملكية

سوف نتطرق لمحاولة تعريف عقد التمويل عامة وهذا في مرحلة أولى ثم نحاول تعريف عقد التمويل المتعلق بالملكية في مرحلة ثانية.

صعوبة وغياب تعريف لعقد التمويل عامة

من خلال استقصائنا لمختلف التشريعات وكذا الفقه القانوني والاجتهاد القضائي فإننا توصلنا إلى أنه لم تتعرض لا التشريعات الغربية ولا العربية لإعطاء تعريف لعقد التمويل، كما لم نجد له تعريفاً لا في القانون ولا في الاجتهاد القضائي، من أجل ذلك حاولنا تعريفه كما يلي:

"عقد التمويل عقد مالي يربط بين شخصين طبيعيين أو اعتباريين (ممول ومستفيد) إذ بمقتضاه يلتزم الطرف الأول بتقديم المال نقداً أو عينا على وجه التملك أو الانتفاع لمدة محددة ويلتزم الطرف الثاني بتقديم مجهوده بهدف استثمار المال المقدم وإلحاقه بضمانات عينية أو شخصية، وذلك من أجل تحقيق مشروع استثماري واقتسام الأرباح دون الخسائر مقابل نسبة من الفوائد يتحصل عليها الطرف الممول."

خصائص عقد التمويل المتعلق بالملكية

إنَّ لعقد التمويل المتعلق بالملكية جملة من الخصائص منها ما هو ذو طابع عام نجده في مختلف العقود الخاضعة للشرعية العامة (نظرية العقد)، ومنها ما هو حكر على هذا النوع من العقود ولا نجده في الشرعية العامة ولا حتى في الأعمال المصرفية، لهذا سنتناول بالدراسة المميزات العامة لعقد التمويل المتعلق بالملكية (أولاً)، ثم نتطرق للمميزات الخاصة (ثانياً).

أولاً- المميزات العامة لعقد التمويل المتعلق بالملكية

المميزات العامة هي تلك التي نجدها مشتركة في عدة عقود وليس فقط في هذا النوع من العقود ونعدها كالتالي:

1. عقد التمويل عقد غير مسمى

إنَّ العقد غير المسمى هو العملية العقدية التي لم يتول المشرع تنظيمها ولا تسميتها ولا تعريفها بعد فهي عقود يصيغها المتعاقدان، خاصة وأنَّ إرادتهما مستقلتان وحرتان لا، وهذا ما ينطبق تماماً على عقد التمويل محل يقيدهما إلا النظام العام وحسن الآداب الدراسة الذي لا نجد له تسمية في القانون المدني أو التجاري، فرغم التعديل الجديد للقانون المدني والتجاري فلا نلمس من خلال تفحص مشروع التعديل إشارة لصوره مقارنة مع عقد التمويل الوارد على حق الإنقاع (القرض أو الإعتماد الإيجاري) الذي استفاد من أحكام جديدة تم إدراجها ضمن مشروع القانون التجاري المعدل والمتمم فإذا سلمنا باعتباره عقد فلا يمكن في نظرنا أن نطبق عليه أحكام لسنة 2004، قرض عقد القرض الإستهلاكي المتضمنة في المواد 450-458 مدني من جهة، وكذا المادة 68 من قانون النقد والقرض والتي تنص: "يشكل عملية قرض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاماً بالتوقيع كالضمان الإحتياطي أو الكفالة أو الضمان.

تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء، لا سيما عمليات القرض الإيجاري" فإننا نرى أن هذا التعريف لا ينطبق على العقد محل دراستنا نظراً لكونه يبيح الفائدة من جهة، ولا يشير لا من قريب أو بعيد لعقد التمويل المتعلق بالملكية بعكس عقد التمويل الوارد على الإنقاع (القرض الإيجاري) من جهة أخرى، هذا ما يؤدينا لاعتباره عقد قرض من نوع خاص.

الخاتمة

أخيراً، مشكلة بيع السندات من قبل الفيدرالي هي أن العملية مكلفة لوزارة الخزانة، والسبب هو أن الفوائد التي تدفعها الحكومة الأمريكية مقابل السندات التي أصدرتها ستكون أموالاً حقيقية حين تنتقل ملكية السندات إلى المشتريين الجدد. أي لاحظ أن الأصول التي قيمتها نحو تسعة تريليونات دولار ويمتلكها حالياً الفيدرالي، تتجه فوائدها الدورية من وزارة الخزانة إلى الفيدرالي الذي عليه، بحسب أنظمتها، إعادتها إلى وزارة الخزانة. لذا فإن جزءاً كبيراً من الفوائد التي تدفعها الحكومة الأمريكية تعود إليها، لكن ذلك سيتغير عندما يقوم الفيدرالي ببيع تلك الأصول. ومرة أخرى حينما يقوم ببيعها فإنه يقوم بإتلاف متحصلاتها للحفاظ على متانة العملة الأمريكية.

المصادر والمراجع:

ابراهيم خليل حيدر السعدي. (2009). مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الأصول. Journal of Baghdad College of Economic sciences University, (21).

هديل شلشن، (٢٠٢٢)، تعريف التضخم، مقالة منشورة على مدونة موضوع، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://mawdoo3.com>، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٢-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٠:٠٦ صباحاً.

محمد مروان، (٢٠٢١)، ما هو التضخم الاقتصادي، مقالة منشورة على مدونة موضوع، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://mawdoo3.com>، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٢-١١-٢٠٢٢، ١١:٠٣ صباحاً.

Ncube, M., & Ndou, E. (2011). Inflation targeting, exchange rate shocks and output: Evidence from South Africa. African Development Bank Group.

Edwards, S. (2006). The relationship between exchange rates and inflation targeting revisited.

Mboweni, T. T. (1999). Inflation targeting in South Africa. South African Journal of Economics, 67(4), 400-409.

Abstract:

The existence of a monetary and financial policy based on solid and tight economic foundations governed by rational management in the economy of any country, we can judge that it will not be affected by external factors and influences, especially with regard to the general level of prices. Through this research, the importance of financing related to the fight against inflation will be clarified in Developing countries such as Jordan. The data of this research was collected by reviewing the literature and previous studies on the current topic, using the inductive method.